



عبد الأمير محمد صالح جاسم: * مثالب عقود التراخيص

ملاحظات حول الفقرة الأولى من ملخص مقال الخبير النفطي السيد المهندس حمزة الجواهري المنشور في (صوت العراق) بتاريخ 31 \ 12 \ 2015

إبتداءً اتفق مع السيد المهندس حمزة الجواهري على أن طريقة إدارة العقود مُختلَّةٌ وبحاجة إلى إعادة نظر. وكان الأولى بوزارة النفط الإلتفات إلى الكثير من التفاصيل القانونية والإدارية والمالية والفنية والإقتصادية وغيرها كي تضمن الحد الأدنى من الخسائر في النفقات.

إن (الكثير) من المشاكل التي صاحبت تنفيذ عقود التراخيص هي مشاكل كان يمكن التنبؤ بها قبل توقيع هذه العقود وكان يمكن وضع توصيف لها وتوصيف لمعالجتها. ويمكن ربط المعالجة بفترة التنفيذ وبالمردود المالي للشركة المُشغَّلة ومقدار التزامات العراق في انسيابية تنفيذ بنود العقود، كذلك كان يمكن أخذ الفترات الزمنية اللازمة للتنفيذ بالحسبان. ولكن، في تقديري، إن هذه العقود تتخطى الكثير من الإمكانيات العراقية في المناقشة والمعالجة تتخطاها إلى ضرورة وحتمية التطبيق كما منصوص عليه في بنود العقد. وهذه مثلبة كبيرة كما سيتوضح في سياق هذا المقال.

مثلاً نقرأ في كل عقود التراخيص ما معناه أو عبارة (إن هذه العقود خاضعة للقانون العراقي) ولكن ومع أن وزارة النفط وحدها انفردت في متابعة تلك العقود، وضعت الأمر في غرفة من السرية لم تصل حتى الآن إلى المعالجة المعقولة للمشاكل التي رافقت تطبيق العقود. هذه نقطة واسعة المدى أو طويلة الذيل كما يقال ولكننا نأخذ الجانب القريب من التداول الواقعي كما يلي.



أوراق في السياسة النفطية

1- وصل انتاج النفط العراقي عام 1979 الى 3,8 مليون برميل في اليوم (ثلاثة ملايين وثمانمائة الف برميل في اليوم) بحسب تصريح السيد وزير النفط السابق عبدالكريم لعيبي. وبعدها بدأت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 واستمرت مدة ثمان سنوات، توقف الإنتاج خلالها وتم دفن الكثير من الآبار النفطية بتلال من الأتربة، وتم وضع الحمايات السلبية المكلفة حول المنشآت السطحية وانقطع الكثير من الكادر النفطي عن تطورات الصناعة النفطية في العالم. وهذه حالة تحسب لصالح تحسن ظروف ومقومات المكامن النفطية بالرغم من بعض المشاكل وهي قابلة للحل من الناحية الفنية.

بعد توقف الحرب عام 1988، انشغل البلد بما أنتجته الحرب من كوارث بيئية واجتماعية واقتصادية ودخل حرباً أخرى عام 1990 استمرت آثارها حتى عام 2003 من الحصار الإقتصادي والإجتماعي والفني وغيره، بحيث تخلفت الصناعة النفطية العراقية، وانخفض الإنتاج الى ادنى مستوياته.

هنا الخلل الأكبر وهو أن الوزارة بعد عام 2003، وحتى الآن، لم تضع ستراتيجية وخطة مناسبة لتطوير الحقول باسغلال الإمكانيات المتوفرة لديها من كادر ومن معدات قابلة للصيانة، بل اختارت الطريق الأسهل والأصعب بنفس الوقت، ورمت ثقل العمل على شركات التراخيص وجمّدت الكوادر العراقية وتركت تلك الشركات تختار ماتريد وتنفق ما تقرر، وبقي الجانب العراقي هو الضعيف المجرد من اي قرار ومسؤولية فعلية. وكانت تلك النتيجة قد سادت وطغت بفضل شركات التراخيص بسبب امكاناتها المالية والسياسية سواء في بلدانها او في أماكن عملها.

فعلى سبيل الإفتراض، لو قامت وزارة النفط بوضع ستراتيجية تتضمن خطة واضحة لتطوير الحقول المنتجة التي احوالت تطويرها الى الشركات الأجنبية. ولو شرّعت القوانين المرنة ووضعت الميزانية اللازمة للتنفيذ كما حدث لشركة (النفط الوطنية العراقية) في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي عندما تسلم المسؤولية فيها المرحوم المهندس الخبير (علي هادي الجابر) ، وهو فني وإداري عراقي غير مرتبط بالحالة السياسية، إذ



أوراق في السياسة النفطية

استطاعت النفط الوطنية في حينه حفر الآبار اللازمة و انتاج النفط ومعالجته وتصديره، واستعانت بشركات اجنبية مختلفة.

فلو استُفيد من تلك التجربة لكان بالإمكان تحقيق الإنتاج المطلوب بكلفة مناسبة متزامنة مع حماية البيئة و متزامنة مع تهيئة الكادر العراقي المستقبلي لإدارة الحقول المُطَوَّرَة وصيانة منشأتها. أما ما حدث من تسليم الحقول المنتجة التي تم تطويرها على مدى سنين من الجهد ومقدار معقول من النفقات الى شركات التراخيص بسبب عرضها لأعلى كمية انتاج في اقصر وقت ناهيك عن العوامل الأخرى الملحقة بهذا العامل، فقد تسبب في سباق محموم للصعود بالإنتاج دون ضوابط مُحَدَّدة، لأن العراق مُلْزَمٌ بدفع تعويضات لشركات التراخيص عن النفط المنتج إذا لم يستطع تصديره، مما ترك الأمر سائلاً بيد هذه الشركات لا يمكن السيطرة عليه، فازدادت كميات النفط الخام المعروضة للبيع في السوق العالمية، وكان النفط العراقي اكثر تلك النفوط زيادةً مما ادى الى انهيار الأسعار و حدوث الكارثة الاقتصادية التي يعاني منها البلد حالياً. وسأُتطرق الى النفط الصخري Oil Shale والنفط المنتج من الصخور Shale Oil والوهم الذي بُني حوله في مقال منفصل.

ولأن العراق لا يملك قرار خفض إنتاجه دون ان يدفع مقابل ذلك تعويضا للشركات بحسب بنود عقود التراخيص، استمر يناهز زيادة الإنتاج لزيادة المردودات، على أساس انها منقبة سياسية واقتصادية، وبذلك استمرت الزيادة في كميات النفط الخام المطروحة في السوق العالمية بالإرتفاع واستمرت الأسعار بالتدني. وهذه المشكلة لا يمكن لإدارة وزارة النفط ان تعالجها مهما بلغت من الحنكة والفعالية مالم تدفع مبالغ تعويض للشركات قد لا يستطيع العراق دفعها.

إن الإقدام على قرار تخفيض الإنتاج في مثل هذه الحالة يتجنبه اي مسؤول حكومي رسمي، لأن مثل هذا القرار سيجعله هدفاً سهلاً لأقرانه كما نرى ذلك باستمرار في الساحة العراقية. ولأن العقد شريعة المتعاقدين والعراق ملزم قانوناً وادبياً في تنفيذ العقود التي يبرمها كما مذكور في المقالة، فقد استمرت الأمور تتدهور حتى بلغت ما هي عليه الآن.



أوراق في السياسة النفطية

وهذا خلل كبير في عقود التراخيص سوف تستمر نتائجها السلبية الى نهاية مدة العقد.

2- لو تبنت وزارة النفط تطوير حقولها المنتجة بخطة متدرجة وعقلانية وفق المعايير الفنية والاقتصادية وليس السياسية، فعندها يمكن للسوق النفطية العالمية استيعاب الزيادات في الإنتاج مع الحفاظ على مستوى معقول من الأسعار، لأن العراق في هذه الحالة يكون هو صاحب القرار الأول في ضبط مقادير النفط المنتج والتحكم في الأسعار. كذلك الحال في التنمية الداخلية التي ستتمشى وتتدرج مع مدخولات العراق من الأموال، وعندها لتجنبنا حالة الفوضى المالية التي مر بها العراق. وكلنا يعرف ان المحافظات كانت تعيد فائض ميزانياتها الى وزارة المالية في نهاية كل عام، لأنها لاتستطيع صرفها لضخامتها ولعدم وجود ستراتيجية وخطط للدولة، الى ان وصل البلد الى الوضع الحالي الذي ينادي فيه المسؤولون إيجاد مصادر اخرى للدخل.

ولأن البلد يفتقر الى الصناعة وإلى الزراعة وإلى التنمية البشرية لم يبق إلا الضرائب وهي محدودة المردودات جدا ومرهقة لحياة الناس وعادة ما يكون تأثيرها الأكبر على شريحة الفقراء ومتوسطي الدخل فقط. ومهما ارتفعت الضرائب فإن الناس ستعجز عن تغطية الأموال الطائلة التي وفرها النفط بين عامي 2011 و2015. ولا أرى القبول بالرأي القائل أن العراق كان بحاجة الى الأموال الطائلة للتنمية والتطوير لمسابقة الأمم المتطورة في بلوغ أعلى نسبة تنمية في المنطقة او في العالم و و . لأن الأموال التي دخلت للعراق كالموج الهادر لم يُستفد منها وحالنا الآن شاهد على ذلك.

وهذا خلل كبير في عقود التراخيص مهما تم توصيفها وإلقاء اللوم على وزارة النفط في سوء الإدارة وعلى الحكومة في ابرام تلك العقود.

3- اتفق أن الحقول الكبيرة التي تم انتاجها لفترة زمنية طويلة تحتاج الى تطوير تدخل فيه التقنيات المتطورة بسبب الخلل الكبير في وسائل وأساليب الإنتاج السابقة، مع ما أشير له اعلاه من توقف الإنتاج منذ عام 1980 ولمدة طويلة. وبهذه المناسبة ندرج بعض



أوراق في السياسة النفطية

الشواهد على المشاكل المكمية التي عانت منها الحقول النفطية العراقية.

منذ عام 1994 صدرت اوامر من اعلى سلطة في العراق في حينه، بان يتم إنتاج النفط من حقول كركوك انتاجاً جائراً لاعلاقة له بالمتطلبات الفنية، مما تسبب في حصر كميات كبيرة من النفط الخام في المكن تحتاج الى طرق فنية متقدمة لإنتاجها، اضافة الى الكميات التي حصرها حقن الماء المبرمج السابق واللاحق لذلك القرار. وقبل ذلك صدر قرار من تلك السلطة في حينه بأن انتاج النفط عموماً يخضع للقرار السياسي وليس للقرار الفني، وتسبب ذلك في حصر كميات من النفط في معظم المكامن النفطية.

ولكن بالرغم من كل ذلك كان ممكناً لوزارة النفط وكوادرها القيام بمهمة تطوير الحقول وبالإستعانة بالشركات المناسبة وبكلف مناسبة وبشكل تدريجي يحصر المردود المالي بيد الدولة ويوفر الوقت الكافي لوضع خطط تطوير البلد المادي والمعنوي والتنمية البشرية والاجتماعية ويقلل من التسريبات المالية الكبيرة التي كانت احد اسباب الفساد الإداري والمالي في البلد. أما الآن ومع ما دخل ميزانية العراق من مبلغ كبير من النفط المنتج بلغ حوالي 360 مليار دولار (ثلاثمائة وستون مليار دولار اميركي) بحسب ارقام وزارة النفط، ما يزال العراق بلا استراتيجية زراعية وصناعية وبلا تنمية بشرية وما تزال الخدمات في ادنى مستوياتها. وهذا الوضع يتحمله المسؤولون العراقيون، وتحمله عقود التراخيص التي جعلت المردودات المالية طافية على سطح المياه الجارفة.

هذا خلل كبير في عقود التراخيص لأنه أوجد الإتكالية في المجتمع العراقي وخاصة في الكوادر القانونية والفنية والمالية والإقتصادية وغيرها، بسبب فحوى ومضامين تلك العقود المباشرة وغير المباشرة.

أما القول بأن عقود التراخيص من افضل العقود مقارنة بعقود المشاركة، ثم القاء اللوم وتثبيت الخلل في إدارة وزارة النفط للعقود والإسترسال في التوصيف البهيج لهذه العقود دون أخذ عوامل كافية بنظر الإعتبار هو في تقديرنا قول يحتاج الى إعادة نظر.



أوراق في السياسة النفطية

4- إضافة لما تقدم فقد مَنَعَتْ شركات عقود التراخيص وحجبت عن وزارة النفط، متعمدةً، كافة المعلومات المكمّنية الخاصة بتطوير الحقول وإلى نهاية عام 2015 وهو الوقت الذي يشملها هذا المقال، وبذلك اصبحَت المعلومات المستقبلية لتطوير الحقول الأهم في العراق حكرًا على تلك الشركات مع ان كلف تلك المعلومات قد دفعته الحكومة العراقية لتلك الشركات. ولو طالبت وزارة النفط بتلك المعلومات لوضع قاعدة بيانات معتمدة ورصينة لأغراض التطوير المستقبلي فسوف تزودها الشركات بالحد الأدنى من هذه المعلومات التي لا يمكن الإعتماد عليها في المراحل اللاحقة من التطوير، لأن الشركات ليست من السذاجة بمكان كي تضع المعلومات كافة بمتناول وزارة النفط.

لهذا السبب وغيره أصبح مؤكدا ان وزارة النفط غير قادرة على تطوير اي حقل في المراحل اللاحقة ما لم تبدأ من الصفر في جمع المعلومات المعرفية عن الحقول وهي بلا شك عملية تحتاج الى كلف عالية قد لايمكن توفيرها في حينه، وعندها تكون الشركات قد ضمنت حيازة الحقول ثانية في مرحلة التطوير الإضافي القادم.

وهذا خلل كبير في عقود التراخيص. ولو نفذت وزارة النفط تطوير الحقول بنفسها واستعانت بالشركات المناسبة لكانت كل المعلومات في حوزتها وعندها تستطيع الإستمرار في تطوير الحقول بطريقة عقلانية مُسيطر عليها وفق المعايير الفنية والاقتصادية المقبولة.

5- لو أخذنا الحماية الأمنية لشركات التراخيص التي تقوم بها شركات أمنية اجنبية عالية الكلفة بطلب وإصرار من شركات التراخيص وبموافقة الجانب العراقي. فلو أصرت وزارة النفط على إسناد المهمة بالجهات العسكرية الرسمية وحدثت مشكلة أمنية بعد ذلك لتحمل المسؤول عن القرار العراقي تبعات ذلك، وهي حالة نعرفها جميعا ونعرف نتائجها القاسية على صاحب القرار. لذلك كسبت الشركات نتائج التفاوض في هذا الموضوع وفي غيره من المواضيع.



أوراق في السياسة النفطية

والإحتمال الآخر هو ان الجانب العراقي لو أصر على أن توفر القوات العراقية الحماية للشركات للجأت الشركات الى التفاوض طويل الأمد طالما أن الوقت في صالحها، ولأن الموضوع فيه منفذ مالي ونفقات عالية مثل موضوع العروض في أسعار المنشآت السطحية وأسعار حفر الآبار وأسعار كل باقي الخدمات المذكورة في سياق هذا المقال. ولأن الشركات لديها المرونة الكافية والصلاحية الموصوفة لإطالة أمد المفاوضات في اي موضوع مكلف، الى ان تكسبه وتُحمّل الجانب العراقي مسؤولية تأخير تطوير الحقول وتحمله تكاليف اضافية بموجب بنود العقود، وهي تعلم جيداً، كما نعلم جميعاً، ان الجانب العراقي يفتقد الى التغطية القانونية أو الحماية الوظيفية، وهي تعرف جيداً ان إطالة الوقت في صالحها وليس لصالح العراق لأن جميع النفقات ستُدْفَع اليها مع ارباحها دون اي تأثير مادي او معنوي عليها وعندما تكسب المفاوضات ستتضاعف النفقات على العراق.

هذا خلل كبير آخر في عقود التراخيص وهو ان العراق لا يمكنه كسب اي قضية مع الشركات تحت مظلة هذه العقود. أما القاء اللوم على ادارة الوزارة للعقود فقط، فلا اتفاق معه لأن الوزارة لا تستطيع حتى لو أرادت للأسباب التي ذكرت أعلاه وغيرها الكثير.

6- أما ما ذكرَ بخصوص الكادر العراقي العامل في تلك الشركات وانه يُشكّل 85% من الكادر العامل في تنفيذ العقود فهو موضوع بحاجة الى إعادة نظر كبيرة. إن خريجي معاهد النفط العائدة للوزارة لا زالوا حتى الآن ترفضهم شركات التراخيص في العمل لديها بحجة انهم غير مؤهلين للعمل في الصناعة النفطية وفق المعايير الدولية، ولأنهم لا يمتلكون شهادات معترف بها دولياً خاصة فيما يخص السلامة والصحة والبيئة HSE كما اشار لها المقال.

في تقديري ان هذا سبب تعجيزي تمارسه الشركات ضد تهيئة الكادر العراقي الوسيط كي تمنع تكوّن وتأسيس قاعدة فنية يمكن الإرتكاز عليها في المراحل اللاحقة لتطوير الحقول. إن تلك المعاهد كانت ترفد الصناعة النفطية العراقية بهذه الكوادر الوسطية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي ولم يتسبب هذا الكادر في كارثة نفطية كبيرة كما تسببت بها كوادر



أوراق في السياسة النفطية

شركة BP البريطانية في خليج المكسيك وأدت الى تلوث كبير في البيئة وإلى تغريمها أكثر من 20 مليار دولار (عشرين مليار دولار اميركي) مع ان المقارنة غير متكافئة من الناحية الفنية وشهادات الصحة والسلامة والبيئة وغيرها. وكما هو معروف عن شركات التراخيص فهي تستقبل الكادر الوسط من غير العراقيين وتزجهم بالعمل بعد تهيئتهم وتدريبهم بالشكل المناسب في المعاهد التابعة لها أو لغيرها.

إن اللوم على وزارة النفط وحدها في تنفيذ كل كلمة من عقود التراخيص هو موضوع يحتاج الى إعادة نظر، في حين أن العقود العالمية كافة تتضمن من الناحيتين القانونية والأدبية ان تطبق من كلا الطرفين بالحد المعقول من العدالة أو بالحد الأدنى من العدالة في اسوأ الحالات. والآن تعاني شركات النفط التابعة للوزارة من تضخم الكادر الوسط وغيره، ومن البطالة المقنعة لأنها ملزمة بتعيينهم على كل حال. هذا الكادر الوسط هو الأداة التنفيذية في التطوير والصيانة اساساً والعراق محروم منه.

هذا خلل كبير آخر في عقود التراخيص وكأننا سلمنا الحقول الى الشركات وهي صاحبة المنفعة علينا في توفير المبالغ الطائلة وكأن الثروة النفطية محيطات تحت الأرض متجددة لا تنضب، وكأن علينا أن لا نبالي بالطريقة التي ترسمها الشركات في تطويرها وإنتاجها وتلويث البيئة وحفر الآبار بما تراه الشركات مناسباً بحجة ان وزارة النفط هي المسؤولة الأولى عن ادارة العمل وان للشركات ثلاث ممثلين من مجموع ثمانية وأن وأن هذا أمر لا اتفق عليه وبحاجة الى إعادة نظر.

7- في تقديري إن أول الخلل هو في إعطاء عقود التراخيص الى شركات كبرى لا يستطيع بلد مثل العراق الوقوف امامها والتفاوض ندا الى ند معها، لأنها شركات تحتمي بحكوماتها التي ترسم سياسات العالم ناهيك عن سياسات المنطقة.

إن شركات التراخيص تستطيع بواسطة هذه العقود ان تنفق اي مقدار من المال (العراقي) وتضعه في خانة النفقات الفنية والإدارية والتشغيلية والرأسمالية وغيرها، دون إمكان اكتشافه حتى لو افترضنا ان الجانب العراقي في ادارة العقود متخصص وحريص وأمين و و و. وكثير من الناس يعرفون أن السيد رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي في



أوراق في السياسة النفطية

حينه ارسل رسالة الى الرئيس الأميركي السيد باراك اوباما يشكو فيها من شركة (أكسون موبل) وهي المشغل الرئيسي لحقل غرب القرنة الكبير، لأنها تجاوزت أو إزدت القانون العراقي في التوقيع على عقود شراكة لإنتاج النفط في إقليم كردستان، خلافا للعقد المبرم بينها وبين وزارة النفط.

ويمكننا معرفة جواب الرسالة من بقاء هذه الشركة تعمل في حقول كردستان حتى الآن ولا زالت المشغل الرئيسي لحقل غرب القرنة ولم يستطع العراق أن يتخذ بشأنها أي إجراء وفق القانون العراقي.

وهذه مثابة اخرى في عقود التراخيص لأن العراق لا يستطيع إدارة تلك العقود وفق القانون العراقي حتى لو أراد ومهما حاول ولو على اعلى المستويات الرسمية. فالعراق لا يستطيع ولو اراد، وهذا خلل كبير يتخطى كل الحثيات ويقفز حتى على السيادة.

8- ومثل آخر في كلف المنشآت السطحية التي بلغت نفقات العراق عليها 36 مليار دولار (سنة وثلاثون مليار دولار اميركي) بين عامي 2011 و 2015 من مجموع النفقات الكلية على عقود التراخيص البالغة 46 مليار دولار (سنة واربعون مليار دولار اميركي) بحسب ماورد في مقال الخبير النفطي السيد المهندس عصري صالح موسى، معتمدا على ارقام وزارة النفط العراقية. إن هذه الأرقام كبيرة بكل المقاييس ولا يمكن الدفاع عنها في ضوء اسعار السلع والخدمات السائدة المعروفة. وهذا خلل آخر يتحمله الطرفان ولكن الشركات هي المسؤول الأول عن الإنفاق السائب.

وهذا خلل في عقود التراخيص لايمكن تجاوزه وقد تم دفع الأموال وأرباحها كافة الى الشركات.

9- اما بقاء المنشآت للعراق بعد نهاية تطوير الحقول فهو تحصيل حاصل لأن العراق دفع اثمانها. اضافة الى ذلك ستكون قد مرت عليها فترة زمنية طويلة تقلل من كفاءة معداتها وستدخل مرحلة الصيانات الشاملة المكلفة جدا إذا تُركت للشركات نفسها. هنا تكمن احدى مشاكل هذه العقود وهي عجز العراق عن تنفيذ صيانة الأجهزة



أوراق في السياسة النفطية

والمعدات في فترات استحقاقات هذه الصيانة وفق المقاييس الدولية التي تتمسك بها شركات التراخيص.

وأنا اتفق مع الأستاذ حمزة الجواهري من أن الشركات ليست من السذاجة بمكان كي توفر تلك الإمكانيات للعراق أو للعراقيين. ولأنها صاحبة قدرات كبيرة تتخطى القدرات الفنية الى القدرات السياسية بحيث لا يستطيع العراق (وليس وزارة النفط وحدها) ان ينجح في التفاوض بهذا الخصوص مع هذه الشركات المشغلة، لأسباب كثيرة سنذكر بعضها لاحقاً، فإن كلف الإنتاج ستزيد ولا تنقص مع مرور الوقت بعكس ماتطرحه الشركات تماماً من أن كلف الإنتاج ستخف مع الوقت.

وهذه مثابة اخرى في عقود التراخيص لأن الشركات قد منعت من خلال فقرات العقود، تكوين قاعدة وكوادر فنية عراقية وسطى ومتقدمة، يمكنها تنفيذ الصيانات والصيانات المبرمجة وفق المعايير المطلوبة.

10- بعد نهاية عقود التراخيص بفترة قصيرة نسبياً ستتدخل الحقول في مرحلة التطوير الثالثة، لأن التطوير الحالي سيستنزف المقدار الأكبر من النفط الممكن انتاجه، وعندها قد يعجز العراق عن تطوير حقوله او يسلمها مرة اخرى الى نفس الشركات ولكن بكلف اكبر، بسبب التقنية المتطورة المطلوبة وبسبب خلو العراق من الكوادر والإمكانيات والإرادة والإدارة. فماذا سيفعل العراق عندما ينخفض انتاج النفط وتصبح مردودات النفط غير مجدية؟ وماذا ادخر العراق الى الأجيال القادمة؟

هذه مثابة وخلل كبير في عقود التراخيص التي تستنزف النفط العراقي بلا حدود وتبذر المردودات بلا رادع وبلا وازع وبلا ستراتيجية وبلا خطط. لو وضعت الحكومة العراقية ستراتيجية وخطط مناسبة وأنتجت النفط بمقادير معقولة لحافظت على استمرار الإنتاج الى أمد طويل يتيح الفرص للتنمية بكل اشكالها ولأبقت على أسعاره بالحدود المعقولة.

11- وفيما يتعلق بكلف المعدات والخدمات التي فرضتها الشركات على وزارة النفط ووافقت عليها الوزارة، ما أدى الى تضخم الإنفاق بشكل غير مسبق في الصناعة النفطية بكل المقاييس في العالم، وهو



أوراق في السياسة النفطية

مثل آخر، فإن اعتراض الجانب العراقي على أي مشروع تريده الشركات لتطوير الحقول مثل العروض المتعلقة بأسعار المنشآت أو حفر الآبار أو غيرها، سيؤدي بالضرورة الى اعادة النظر فيه واعادة التفاوض مع صاحب العرض أو استدراج عروض اخرى وهذه الطريقة بحاجة الى وقت يطول أو يقصر ويتسبب في تأخير تنفيذ التطوير وعندها سيتعرض الجانب العراقي الى الإتهامات والتخوين والتسقيط ناهيك عن التعويضات، ومن الطبيعي ان تكون شركات التراخيص هي المحرك لمثل هذا المحور المربك بطرق مباشرة وغير مباشرة ولذلك فإن عقود التراخيص وضعت الجانب العراقي في الزاوية المكشوفة وجرده من وسائل الدفاع والحماية وجهزت الشركات بكل الإمكانيات والمقومات.

وهذا خلل كبير في عقود التراخيص لم يؤخذ بالحسبان ولم توضع له التوصيفات والحلول.

للموضوع صلة قد نكتبها لاحقاً.

(* مهندس نفط وموظف سابق في وزارة النفط

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 25 نيسان 2016

<http://iraqieconomists.net/ar/>